رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

500 دينار
16 صفحة

المدى

العدد (2079) السنة الثامنة - الخميس (24) آذار 2011

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

اليوم في

إعلان المصالحة يفتح شروخاً جديدة في "الشراكة"

فصائل مجهولة تلقي سلاحها والصدريون يهاجمون الحكومة بسبب "الخيانة"

□ بغداد/ علي عبدالسادة

لم يمر إعلان الحكومة انضمام فصائل مسلحة إلى العملية السياسية وإلقاء سلاحها بهدوء، فيما بين التشكيك بالطريقة "المبسطة" التي خرج بها الإعلان، وبين ازدراء سياسي من حلفاء وخصوم دولة القانون لقيمة تلك الفصائل، ظهرت الصورة مشوشة للغاية.

وعلى ما يبدو فأن المشهد شديد الضبابية، مصادر عليمة ومقربة من صناعة القرار تؤكد أن "قياديين في العراقية ساعدوا واشرفوا على حوارات مع تلك الفصائل تمتد إلى عامين وشهدتها عواصم عربية منها بيروت ودمشق".

وبينما خلا الإعلان الحكومي الذي أقتصر على بيان قرأه "ناطق باسم الفصائل المجهولة" من أسماء ووجوه ملقي السلاح، بينما قدمت الحكومة عربون صلح بتجميد مذكرات اعتقال بحق عناصرها.

اللافت في الإعلان انه جاء بعد يومين فقط من شروع مسلحين مجهولين القيام بحملة اغتيالات في مناطق متفرقة من بغداد، كان آخرها مقتل ضابط كبير ومحاولة اغتيال مسؤول في البنك المركزي العراقي.

وفي وقت تحفظت الحكومة على كشف هوية تلك الفصائل، قالت تلك المصادر الخاصة بان جل تلك الفصائل ينتمي إلى المجلس السياسي للمقاومة المسلحة العراقية، وهي في الأغلب جيش المجاهدين، الجيش الإسلامي، كتائب صلاح الدين.

ويرى خبراء ومحللون إن عددا كبيرا من تلك العناصر في الأصل مشارك في العمل الأمني العراقي عبر جهاز الصحوات منذ عام ٢٠٠٧.

سياسيا، الصورة اشد سخونة، فالتيار الصدري ذهب بعيدا في رفع لهجة الانتقاد، وقال إن ما فعلته الحكومة أمس يعد "خيانة" للعراقيين.

التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر أعلن انه "لن يسكت" على قرار انضمام تلك الفصائل، ووصف قيادي في التيار وزير المصالحة في الحكومة بأنه "احد ولاداتها المشوهة"، بحسب وكالة السومرية نيوز.

يلاحظ إن الفترة الأخيرة تشهد تصاعدا في الخلاف والتوتر بين دولة القانون والتيار على خلفية جملة من القضايا السياسية كان آخرها ترشيح احمد الجلبي لمنصب وزير الداخلية.

وبحسب نواب صدريين فان كتلتهم النيابية تعتزم الضغط لاستجواب الوزير الخزاعي على أساس وجود "مواد في الدستور تعد واضحة وصريحة في التعامل مع الجماعات المسلحة".

وكان الخزاعي أعلن، أمس أن خمسة فصائل مسلحة أعلنت التخلي عن العمليات المسلحة وانضمامها إلى العملية السياسية في العراق بعد تطبيق الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فيما قال المتحدث باسم الفصائل المسلحة الخمسة الشيخ محمود الجنابي أن الفصائل، التي لم يسمها، تعلن براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

لكن ائتلاف دولة القانون دافع أمس عن "جدوى" الإعلان، وظهر أمس بأنه تلمس انزعاج الشركاء منه لأسباب مختلفة، وقال نواب ينتمون إلى الكتلة بان الحكومة وضعت شروطاً "قاسية" ليتم استثناء القتلة من العفو.

□ لا يزال العراقيون يشكون من نقص ورداءة الحصة التموينية.. أرشيف

الافتتاحية

حول إشكاليات الديمقراطية وتناقضاتها:

التعويل على البرلمان الحالي باطل

بقلم / فخري كريم

الفصل بين السلطات في النظام الديمقراطي قاعدة ثابتة، يؤدي الإخلال بتوازنها إلى تخلخل في النظام وتحول عنه، وتكتسب استقلالية السلطة القضائية في الأنظمة الديمقراطية قوة مضافة بثباتها، برغم تغير السلطتين وتبدل الاحزاب الحاكمة، كما أن هرم السلطة القضائية، أي المحاكم العليا ، لا يغير أعضاءها إلا الموت والأسباب القاهرة الأخرى.

وهذا الثبات يمنحها القدرة على التعرض لأي مسؤول مهما ارتفع مقامه في السلطة أو المجتمع، دون خوف من العواقب والتداعيات.

والسلطة التشريعية (البرلمان) في النظام الديمقراطي، هي الأخرى تتميز بوجود أكثر من حزب ممثل فيها، بالإضافة إلى شخصيات مستقلة وممثلين آخرين. وفي اغلب الأحوال يبرز التنوع في الآراء والتقديرات والمواقف حتى في داخل الكتلة الحزبية الواحدة، وان كانت حزبا حاكما.

ليس هذا كل ما يتميز به النظام الديمقراطي، أو ما ينبغي أن يتميز به، بل أن تداول السلطة فيه لا يترتب عليه تغيير الموظفين أو إجراء تنقلات على قياداتهم، لكن السلطة التنفيذية أو الحكومة هي التي تتغير، دون أن يشمل ذلك حتى وكلاء الوزراء الذين يفترض فيهم الخبرة الوظيفية والكفاءة، وهم الذين يتابعون انجاز البرامج الحكومية المقررة في وزاراتهم، مع تغير الوزراء والحكومات، ويقيّمون مساراتها، ويرتقون بمستوى أدائها.

وخلافاً للنظام الديمقراطي ، أطلت الأنظمة الشمولية على العراق والعالم العربي برثاثاتها الاستبدادية، طوال أجيال لم تر عيون بناتها وأبنائها، غير وجوه كانت تُصبح وتُمسي عليها، وتختزل في صورة المستبد، وجه حاكمها "إلى الأبد".

ولكن الحظ حالفنا فأسقطنا الطاغية بتضحياتنا وان بأدوات غيرنا، على غير رضاً منّا فاستقبلنا عهداً جديداً تتدحرج فيه دولتنا لتتشكل هويتها الديمقراطية الوليدة، بخليط لم تعهده الدول الديمقراطية الناشئة ، ولم تأخذ به الثورات والانقلابات، التي عصفت بالأنظمة في العالم الثالث التي عمدت إلى إزاحة الطواقم القيادية والدساتير وكبار الموظفين، كما استحدثت للعهد الجديد فلسفته الخاصة به، كما فعلت الأنظمة "الوطنية" و" التقدمية" في بلداننا العربية خلال العقود الستة الأخيرة، ولا يغير من التوصيف المذكور لطبيعة التحولات التي جرت وكيفيتها، تكريسها للاستبداد، والحكم الفردي المطلق.

إن الخيارات الذي واجهت العراق، بعد أن أضنته الدكتاتوريات المتعاقبة، وبادرت إلى تصفية الحركة الوطنية وتشويه تركيبتها بالقمع وغيرها من الأساليب، كانت في التوافق على آليات تضمن مشاركة المكونات التي تشكل اللوحة السياسية الجديدة، وتعبر بصيغ ما عن هذه المكونات، آخذة بالاعتبار الأكثرية والأقليات، مع الحفاظ على دور مناسب للأقليات المجتمعية الأخرى.

وبفضل خارطة الطريق السياسية التي رسمها الحاكم المدني للاحتلال الاميركي بول بريمر لحدود مشاركة كل مكون، تم ترك مساحة مهمة لشخصيات بارزة من العهد القديم، وخبراء جيء بهم من المنفى دون هويات سياسية واضحة ، وجرى وضع عناصر أخرى مجهولة سياسياً في مواقع أمنية أو عسكرية أو سياسية ، أضفى عليها تزكيته الشخصية أو رعاية إدارته، على أساس معارضتها غير المعلنة أو المعروفة للأوساط العراقية المعارضة للنظام السابق. لكن التدبير الآخر الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على عملية إعادة بناء الدولة الجديدة، إن لم تكن هذه العواقب قد بدأت تظهر، هو إشراف الولايات المتحدة، عبر بريمر أو القوات الاميركية والمتحالفة معها، على إعادة بناء الوزارات والمؤسسات المرتبطة بها وغيرها من الهيئات الحكومية، وفقاً لمعاييرها هي وانطلاقاً من أولوية ولاء من تختارهم لمختلف المواقع لخياراتها وتوجهاتها، دون أن يرتبط ذلك بطبيعة وضعه ودوره في النظام السابق.

□ المقال كاملاً على ص٣

(المدى) تخوض في ملف شائك

عراقيات يواجهن التعيين: "الشرف مقابل الوظيفة"!

□ بغداد/ فريق المدى

لم تكن سناء ابنة الخمسة والعشرين عاما تدرك أنها في يوم من أيامها تكون ضحية لأحد المسؤولين لتعيش معه علاقة غير شرعية بحجة إيهامها أنها من المقبولات للتعيين في وزارة التجارة، سناء أصبحت بين ليلة وضحاها عشيقة لأحد هؤلاء الوحوش على حد وصفها، حيث كانت تتردد على مكتبه في احد إحياء بغداد الراقية، وتقضي معه ساعات عشق وهوى وهي تتأمل إصدار أمر تعيينها، وأضافت سناء وهي تسرد حكايتها من خلال الهاتف أن هذا المسؤول أجرى لها مقابلات مع مدراء عامين من خلال توصيات كان يقوم بها حيث كانت تذهب إليهم وتعود إليه وهي فرحة في حلمها، وتؤكد أن الذي قابلته وعدها بان يتم الأمر خلال أيام متحججا فقط بان الموازنة المالية لم تصل إليه وإلا كان بإمكانه أن يصدر أمر تعيينها في الحال.

هذه الفتاة أصبحت حكاية مؤسسة حكومية تتناقلها الأحاديث ولم تتعين لحد الآن.

فيما حكاية عبير التي تخرجت من إحدى الكليات محققة المركز الرابع ضمن العشرة الأوائل على جامعتها تثبت لنا الحال الذي وصل إليه بعض المسؤولين، فعبير لم تكن تتوقع بأنها سوف تقف أمام وكيل وزارة لتسمع منه كلمات غزل ومحاولته التقرب منها في مكتبه الواقع ضمن أروقة الوزارة مقابل حصولها على التعيين في الجامعة، عبير فتاة في العقد الثالث وقفت مذهولة أمام هذا التصرف غير الأخلاقي ولم يكن ذنبها غير أنها كانت على قدر من الجمال والثقافة.

هذه القصة ليست الوحيدة من بين عشرات القصص التي ابتز فيها عدد من الفتيات فبدلاً من تقديم المساعدة والمعونة لهن تقف أمام مقايضة الجسد مقابل العمل.

الموضوع برمته اخذ منحى آخر بعيدا عن المال، توسعت دائرة الاستهداف هذه المرة من قبل بعض كبار المسؤولين ومعاونيهم، فالمال مقابل التعيين أصبحت مسألة متعارف عليها ورغم كل الجهود التي تبذلها هيئة النزاهة و مكاتب المفتشين العامين في المؤسسات الحكومية إلا أن القضية بدأت تأخذ منحنيات بعيدة.

فتيات روين ما وصل إليه عدد من كبار المسؤولين ومعاونيهم بعد أن أكلت صور الفساد المالي والإداري جسد المجتمع لتأتي صور اشد بشاعة، حيث أبدت فتاة في مقتبل العشرينيات من عمرها استغرابها وتعجبها، رافضة الكشف عن اسمها بعدما طلب منها احد المسؤولين أن ترتبط معه بعلاقة شخصية مقابل حصولها على التعيين في إحدى المؤسسات الحكومية.

□ التفاصيل ص٧

العراقية تعلن موت مجلس السياسات

□ بغداد/ المدى والوكالات

بعد رد وبدل حول مجلس السياسات، أعلنت القائمة العراقية "موته"، إلى جانب نفيها وجود حكومة شراكة حقيقية.

وأعلنت الناطقة باسم القائمة العراقية ميسون الدملوجي عدم تشكيل المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية نهائياً، مشيرة إلى أن "القائمة العراقية مشاركة وليس شريكة في صناعة القرار".

وقالت الدملوجي في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الأربعاء إن المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية انتهى ولم يشكل بعد رفض رئيس القائمة العراقية إياد علاوي لهذا المجلس بسبب المماطلة من قبل دولة القانون.

وأضافت أن "القائمة العراقية لم ترشح بديلاً عن إياد علاوي ليتولى هذا المجلس، لأن رئيس القائمة والقائمة نفسها رفضت تشكيل هذا المجلس لأن الكتل السياسية لا تريد أن يكون لهذا المجلس رسم حقيقي لستراتيجيات الدولة".

بينما أكد النائب عن القائمة العراقية، محمد سلمان، في اتصال هاتفي مع "المدى" أن تخلي قائمته عن مجلس السياسات الإستراتجية يرجع إلى سببين موضحا، أن من بينها هو إفراغ المجلس من محتواه فضلا عن عدم رغبتها المضي وراء مجلس شرفي لا يحقق المتطلبات.

واعتبر سلمان وهو قيادي في جبهة الحوار الوطني السعي وراء المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية هو مضيعة للوقت.

كركوك تقبل استقالة رزكار وتؤجل فتح الباب لخلافته

□ متابعة/ المدى

صوت مجلس محافظة كركوك على قبول استقالة رئيسه رزكار علي بعد تصويت ١٩ عضواً عليها، فيما لم يتم تحديد موعد لفتح باب التشريح للمنصب.

فيما صوت تسعة أعضاء ضدها، في حين امتنع عضوان عن التصويت.

وسيتم فتح باب الترشيح للمنصب خلال الفترة المقبلة حيث ستقبل طلبات الراغبين بالترشيح لهذا المنصب من قبل أعضاء مجلس المحافظة. وشغل رزكار علي، القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، رئاسة مجلس المحافظة منذ نحو سبع سنوات، وكان قد قدم استقالته من منصبه مرات عدة إلا أنها جوبهت بالرفض.

كونكريت بغداد يتحول إلى سور على غرار "برلين"

□ بغداد/ هشام الركابي

شرعت الحكومة بإزالة جميع الحواجز الكونكريتية التي كانت تقسم بغداد إلى أحياء بسبب الأحداث التي شهدتها البلاد بعد تفجيرات سامراء عام ٢٠٠٦.

وأوضح المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا في تصريح خص به "المدى" إن قيادة العمليات اتخذت جملة من الإجراءات التي من شأنها تخفيف الزحام المروري في بغداد من خلال رفع كافة الحواجز الكونكريتية من داخل الأحياء ونقلها إلى خارج العاصمة.

وأضاف أن تلك الكتل التي سيتم رفعها ستستغل لإنشاء سور بغداد الذي سيحيط بالعاصمة ويمنع من دخول أو تسلل المسلحين إليها، مشيرا إلى أن مشروع السور تم إقراره منذ فترة والآن سيجري العمل على إنشائه لاسيما بعد التحسن الأمني الملحوظ في الشارع العراقي.

وتمثل الجدران الكونكريتية أحد ركائز الإستراتيجية الأمنية التي انتهجتها القوات الأمنية والأمريكية لوقف دوامة العنف المذهبي عام ٢٠٠٦.

وسخرت قوى سياسية من سياسة بناء تلك الجدران العازلة قائلة إنها تعيد إلى الأذهان القلاع التي كان معمولاً بها في العصور القديمة كما هو حال جدار برلين.

بالمقابل أعرب عدد من سكان بغداد عن ارتياحهم بقرار الحكومة القاضي برفع الحواجز الكونكريتية من شوارع العاصمة وفتحها أمام العجلات والمواطنين بعد أن استمر غلقها لسنوات عدة.

وكانت هذه الحواجز قد وضعت لإغلاق الشوارع وحماية المواطنين من العمليات الإرهابية.

ويؤكد الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا انه وبعد عام ٢٠٠٧ انتشرت الكتل الخرسانية في بغداد، لكن التحسن الأمني في العاصمة ساهم في اتخاذ هذا القرار، مشيرا إلى وجود لجنة مشتركة تم تشكيلها بعضوية قيادة عمليات بغداد وأمانة بغداد أخذت على عاتقها دراسة أوضاع شوارع بغداد ومناطقها والبحث عن المناطق التي تستوجب رفع الحواجز الكونكريتية منها، مشيرا إلى أن اللجنة اعتمدت في عملها على التقارير الأمنية التي تسجل يوميا في كل منطقة.

واثير جدل سياسي وشعبي طيلة السنوات الماضية حول قرار الحكومة انشاء سور عازل يحيط ببغداد، وانقسم الرأي العام حوله بين رافض ومؤيد.

قياديون ومسؤولون حكوميون لا يسكنون بغداد

مخصصات نواب تدفع بدلات إيجار في عواصم الجوار

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

ما أن أعلن عن تأجيل جلسة النواب الأخيرة، حتى حزم اغلب النواب حقائبهم لزيارة ذويهم في عواصم الدول الإقليمية لا سيما دمشق وطهران وعمان وبيروت والقاهرة.

وكان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي قد أعلن في وقت سابق تعليق جلسة البرلمان الـ٤٤ إلى السابع والعشرين من الشهر الحالي بسبب ما وصف حينها "تضامناً مع الشعب البحريني"، إلا انه تراجع بعدها، وأكد أن سبب التعليق لإرجاع النواب إلى مناطقهم لمتابعة مطالب الشعب عن قرب.

وفي اليوم التالي اتصلت "المدى" بأحد البرلمانيين لسؤاله عن احد الملفات السياسية الساخنة، إلا انه طلب الاستعجال في الحديث كونه في المطار ويود مغادرة البلاد إلى عمان.

من جانبها أكدت اللجنة المالية في البرلمان أن مخصصات السكن تشمل ذوي الدرجات الخاصة، من مدير عام فما فوق، على أن يكون هنالك طلب منهم إلى اللجنة مرفق بما يؤكد احتياجهم للمخصصات والتي من بينها عقد الإيجار.

وشدد النائب عن التحالف الوطني عبد الحسين الياسري على ضرورة أن يعرف الرأي العام بأن رواتب البرلمانيين والتي يبلغ الاسمي منها ٥ ملايين غير كافية لهم.

"إن ميزانيات لمديريات عامة هي أكثر من ميزانية مجلس النواب" يضيف الياسري في حديث لـ"المدى".

على ما يقول الياسري فأن القانون يساوي بين النائب والوزير، مستدركا: "لكن هذه المساواة من الناحية الواقعية غير موجودة، لاسيما وان للوزير مخصصات وقود وسيارات مصفحة وغيرها من الامتيازات".

وتتزايد انتقادات السياسيين بسبب نقل عوائلهم خارج العراق مستغلين ما يعرف بمخصصات السكن والتي تبلغ وبحسب مصادر برلمانية ٣ ملايين دينار شهريا.

وتقول النائبة عالية نصيف وهي عضو القائمة العراقية البيضاء في اتصال هاتفي مع "المدى" أن الانتخابات الأخيرة أفرزت وجوهاً جديدة كثيرة تسكن مع عوائلها داخل العراق.

"نقل النواب لذويهم خارج العراق لسوء الأوضاع الأمنية والخدمية الذي يمر به البلاد، يولد خشية من تعرضهم للأذى"، هذا ما تشدد عليه النائبة أزهار الشيخلي.

وتتابع الشيخلي في تصريحها لـ"المدى" أن هنالك مخصصات للسكن وتبلغ ٣ ملايين دينار تعطى للنائب الذي يقدم طلباً إلى اللجنة المالية وفق سياقات معينة، موضحة أن نواب المحافظات هم أكثر المقدمين على هذه التخصيصات كي يوفروا لهم وعوائلهم ولحمياتهم السكن، مشددة على أن السبب وراء ذلك هو نفاد الشقق الشاغرة الموجودة داخل المنطقة الخضراء.

"من يحكم العراق وذووه في الخارج لا يعير أهمية للشعب ولا يمثل تطلعاته"، تقول النائبة عن التحالف الكردستاني فيان دخيل في اتصال هاتفي مع "المدى"، وتشدد دخيل على أن الصفوة السياسية الحاكمة وقيادات الكتل في الغالب ما تعمل على إخراج عوائلها خارج العراق.

قائد عسكري: هجمات متوقعة على حقول النفط

□ متابعة/ المدى

بالرغم من معلومات مخابرات تشير إلى احتمال وقوع هجمات جديدة على قطاع النفط الحيوي في العراق، ربما لا تتمكن السلطات من حماية المنشآت النفطية لقلة أعداد أفراد الشرطة المدربين على حراستها ونقص المعدات اللازمة لذلك.

واتهم اللواء الركن حامد إبراهيم مدير قوة حماية المنشآت النفطية تنظيم القاعدة في هجمات وقعت في الآونة الأخيرة على مصفاة بيجي وخط أنابيب النفط العراقي التركي وهو الأكبر في العراق. وذكر أن معلومات أوضحت أن المسلحين سيستمرون في شن هذه الهجمات.

وقال إبراهيم لوكالة رويترز إن هناك "معلومات مؤكدة من خلال القاعدة والبعثيين باتجاه استهداف المنشآت النفطية وما تم من عمل تخريبي في مصفى بيجي أو ضرب الأنبوب العراقي التركي ما هو إلا جزء من هذا الاستهداف ضد القطاع النفطي. وبدأت إجراءات قوية باتجاه (تقوية) المديرية العامة لشرطة النفط، و وزارة النفط معنية بوضع معظم التحصينات المهمة والانارات لحماية المنشآت الكبيرة من مصافي ومستودعات".

ويعول العراق على موارده النفطية الضخمة -وهي من أكبر موارد النفط في العالم- لتحقيق الاستقرار والرخاء في المستقبل مع خروج البلاد من أيام العنف.

□ التفاصيل ص٢